انعكاسات صعود اليمين الأوروبي على بناء سياسة أوروبية موحّدة للهجرة واللجوء

Repercussions of the Rise of the European Right on the Construction of a Common European Policy on Immigration and Asylum

طالب الدكتوراه/ ضياء الدين أوشريف[1،2]

[1] **جامعة وهران 2، (الجزائر)**

[2] **المؤلف المراسل:** oucherif_diaa@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/11/25 تاريخ القبول للنشر: 2021/04/01 تاريخ النشر: 2021/04/28

❖❖❖❖❖❖❖

مراجعة المقال: اللغة العربية: د./ زينب لوت (جامعة مستغانم) اللغة الإنجليزية: أ./ عادل جريبيع (جامعة الوادي))

ملخّص:

تعتبر عملية توحيد السياسات العامة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، الهدف الرئيسي لمسارها التكاملي ومحاولاتها للاندماج؛ فبعد توحيد العُملة تتويجا للتكامل الاقتصادي، يحاول الاتحاد الأوروبي توحيد باقي السياسات، منها السياسة الأوروبية للهجرة واللجوء؛ هاته الأخيرة، لم تصل لدرجة نظام قانوني مُلْزِم لجميع الدول الأعضاء لمعالجة القضايا المرتبطة بحركة الأفراد، ذلك أن المشاكل السياسية والقيمِيَّة الداخلية لازالت تلقي بظلالها على بناء السياسات العامة للاتحاد الأوروبي.

الكلمات المفتاحية: الاتحاد الأوروبي؛ اليمين الأوروبي؛ الهجرة، اللجوء؛ السياسة الأوروبية للهجرة واللجوء.

Abstract:

The process of unifying public policies between the Member States of the European Union is the major goal of their complementarity path and of their attempts of integration. After unifying the currency as the culmination of economic integration, the European Union is trying to unify the rest of the policies, including a common European policy on immigration and asylum. The latter has not reached the level of a unitary legal system binding on all Member States to deal with issues related to the movement of people, because internal political and value issues still have spillover effects on the construction of public policies of the European Union.

***Key words**: European Union; European right; immigration; asylum; European immigration and asylum policy.*

مقدّمة:

يعتبر الإتحاد الأوروبي شكلا جديدا من أشكال التنظيم الدولي، بحيث يُمثل كيانا اقتصاديا وسياسيا متفردا عن غيره، وهو نتاج سنوات عديدة من محاولات التكتل قامت بها دول أوروبية، تؤمن بإمكانية توحيد الرؤى، المواقف والسياسات،بالرغم من الاختلافات الكبيرة بينها.

تعتبر الدول الأوروبية من أكثر الدول في العالم استقطابا للعنصر الأجنبي، بفضل ما توفره من مزايا اقتصادية واجتماعية، كما تسمح تشريعاتها الداخلية للأفراد ضحايا الحروب والانتهاكات الإنسانية، بالإقامة والاندماج في مجتمعاتها الغربية. فالهجرة واللجوء كظاهرة ذات أبعاد أجتماعية واقتصادية وسياسية)؛ أضحت تحتل أهمية كبيرة لدى الأوساط الأكاديمية والسياسية الأوروبية، لكونها أصبحت تشكل رهانا وتهديدا أمنيا، وصنفت كإحدى المشاكل العليا التي تواجه أوروبا، خاصة بعد أحداث ما يعرف بالربيع العربي من جهة، وتصاعد الفكر اليميني الرافض للآخر المجهول والمختلف (المهاجر) من جهة أخرى.

أيضا، الموجة الغير مسبوقة من حركة الأفراد التي عرفتها بعض الدول الأوروبية (ايطاليا، ألمانيا، فرنسا، اسبانيا...)، ساهمت إلى حد كبير في تغير المشهد السياسي داخل أوروبا، لعل أهم سماته، صعود الأحزاب اليمينية المتطرفة التي استفادت من تصاعد موجة كره الأجانب، الذي ساعدها من استلام مقاليد الحكم في بعض دول الاتحاد؛ هذا ما أدى إلى بروز مجموعة من الخلافات بين الدول الأعضاء حيال بعض القضايا المصيرية للاتحاد الأوروبي لاسيما توحيد السياسات الداخلية، منها توحيد سياسات الهجرة واللجوء؛ وهو ما تجسد في الاختلافات حول عمليات استقبال المهاجرين وطالبي اللجوء.

تحاول الدراسة البحث في السؤال الآتي:

إلى أي مدى يمكن للإتحاد الأوروبي وفي ظل المتغيرات الداخلية تفعيل آلية موحدة لمعالجة قضايا الهجرة واللجوء؟

وينبثق عن هذا السؤال البحثي الأسئلة الفرعية الآتية:

ماهو واقع الهجرة واللجوء في أوروبا؟ كيف أثرت قضايا الهجرة واللجوء على صعود التيارات اليمينية داخل الاتحاد الأوروبي؟ ماهي فرص الإتحاد للأوروبي للذهاب نحو سياسة موحدة في مجال الهجرة واللجوء؟

ولمحاولة الإجابة عن الأسئلة البحثية أعلاه، انطلقنا من الافتراض التالي:

أدت زيادة الهجرة واللجوء نحو الاتحاد الأوروبي إلى تطور المشاكل الأمنية والمجتمعية المرتبطة بحركة الأفراد؛ الأمر الذي ساهم في تصاعد التيارات اليمينية الرافضة لسياسات الاتحاد الأوروبي الفوق القومية، منها السياسة الأوروبية للهجرة واللجوء.

من أجل تحديد العلاقة بين عدد من متغيرات الدراسة، ومن ثم الوصول إلى الإجابة عن تساؤلاتها؛ تم الارتكاز على عدد من المناهج؛ منها المنهج التاريخي لتتبع تطور قضية الهجرة واللجوء في

أوروبا، وتطور العمل الأوروبي المشترك في معالجة الظاهرة. إضافة إلى منهج تحليل المضمون الذي من شأنه تيسير قراءة جميع الوثائق التي تطرقت لموضوع الدراسة؛ تم الاعتماد أيضا على اقتراب تحليل الموقف واتخاذ القرار، ذلك أن القرار السياسي ما هو إلا سلوك مجموع من الأفراد الذين يتفاعلون بصفة عمودية وأفقية، أو في إطار ما يعرف بعلاقة دولة/مجتمع التي تتولى- أي العلاقة – مهمة توزيع القيم على النظام السياسي ككل.

أولا:

قضية الهجرة واللجوء في أوروبا؛ التطور والإشكاليات

لطالما كان البعد التاريخي والاقتصادي منطلق تحليل أسباب الهجرات التي عرفتها القارة الأوروبية، ذلك أن أهم دول الاتحاد الأوروبي (فرنسا، بلجيكا، ايطاليا، البرتغال..) دول تملك الإرث الكولونيالي في الضفة الجنوبية للمتوسط. فتدفقات الجيل الأول من المهاجرين قدمت من المناطق المستعمرة التي كانت تخضع للقانون الداخلي للدولة الاستعمارية؛ إضافة إلى العوامل الثقافية كاللغة، لم تقف الحواجز الإدارية والبيروقراطية حائلا أمام الأفراد للتنقل إلى الضفة الشمالية من المتوسط.

من جهة أخرى، التحولات الاقتصادية التي عرفتها أوروبا مع بدايات الثورة الصناعية إلى اليوم، دفعت الدول الأوروبية للاستنجاد باليد العاملة الخارجية لتحريك عجلة الاقتصاد الأوروبي وبناء المنشآت القاعدية التي يقوم عليها هذا الأخير (المناجم، المصانع، شبكات القطار والمترو...).

حسب دراسة للباحثين الفرنسيين Gildas SIMON , Daniel NOIN الصادرة سنة 1972، واستنادا لإحصائيات المعهد الوطني الفرنسي للإحصاء والدراسات الاقتصادية (INSSE)، قدرت العمالة المغاربية (الجزائر، تونس والمغرب) سنة 1968 بـ: 104.990 موزعة على عدد من الدول الأوروبية (بلجيكا، هولندا، ألمانيا الغربية وسويسرا)، في حين قدر عدد المهاجرين بما فيهم الأطفال دون 16 سنة في فرنسا سنة 1971 بـ: (697.316جزائري)، (170.835 مغربي) و(96.821 تونسي). (SIMON, NOIN, 1972, P264)

إلى ذلك، يعتبر عامل الخصوبة، وتصاعد نسبة كبار السن في المجتمعات الأوروبية، من بين أهم العوامل التي تدفع أوروبا إلى فتح أبوابها أمام القادمين الجدد، حيث قدر متوسط العمر في فرنسا مثلا سنة 1950 بـ: 34,5، 40 سنة سنة 2010، ومتوقع أن يكون في سنة 2050 في حدود 45 سنة. فهذان العاملان يقابلهما تغير في التوازن بين جميع الفئات العمرية، حيث تنخفض نسبة الفئات الشبانية القادرة على التعلم والتكوين (Damon, 2011, P5)، مما يؤثر سلبا على عملية التنمية والتوازن الاقتصادي العام.

وعليه، يمكن القول إن ظاهرة تنقل الأفراد إلى أوروبا خلال أواخر النصف الأول وبدايات النصف الثاني من القرن 19 أخذت الطابع الاقتصادي (Migrants de travail) نتيجة مجموعة من الأسباب

التاريخية، وتميزت بكونها كانت تتم – أي الهجرة- بصورة قانونية وشرعية، حتى وان كانت حقوق المهاجرين منتهكة نتيجة غياب ترسانة قانونية تضمن لهم العيش الكريم.

مع ظهور الجيل الثاني والثالث من المهاجرين في بدايات وأواخر ثمانينيات القرن الماضي، خاصة بعد استقرار اغلب مهاجري الجيل الأول في أوروبا، أضحى ملف الهجرة في أوروبا يأخذ أبعادا سوسيو-سياسية، ذلك أن الحكومات الأوروبية أصبحت مرغمة على إدماج واستيعاب جيل ازداد وعاش في أوروبا، لكن بعادات وتقاليد وقناعات غير تلك الموجودة عند الفرد الأوروبي.

عمليات التجمع العائلي (Regroupement familial) سمحت للنساء والأطفال المتواجدين في الضفة الجنوبية من المتوسط، الالتحاق بالأولياء (Tuteurs) المتواجدين في أوروبا، والإقامة بصورة قانونية التي تمنحهم التمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها الفرد الأوروبي، خاصة الأبناء المولودين في الدولة المضيفة (Pays d'accueille) (Damon, 2011, P5). لكن، البعد الاجتماعي للهجرة صاحبه ظهور ملفات وقضايا أخرى شغلت المجتمعات الأوروبية أهمها الهوية، الدين، الاندماج...، ألزمت الحكومات على تبني تشريعات قانونية للحفاظ على استقرار النسيج الاجتماعي في أوروبا.

فـ"الهوية الهجينة للجيلين الثاني والثالث للمهاجرين" هي نتاج الثقافة المزدوجة للفرد المنحدر من أبوين مهاجرين، فهويته هي مزج بين المجتمع الذي يعيش فيه والبيئة الأسرية الحاضنة (الحفناوي، 2015، ص 54)، التي لقنته أولى مبادئ التعامل مع الآخر. وبالتالي مخرجات النظام السياسي سيقابله الشاب ذو الأصل الأجنبي بنوع من المقارنة مع القيم المكتسبة من الأسرة، التي تؤدي - أي المقارنة - في أغلب الأحيان إلى الصدام مع قيم المجتمع المستقبِل.

الدين هو كذلك أصبح وسيلة لإبراز الوجود بالنسبة لهذا الجيل من المهاجرين، حيث تكون ممارسة الشعائر الدينية هي في الغالب طقوس اكتسبها الأبناء من الآباء. أيضا ما يطلق عليه سوسيولوجيا المدينة بدا جليا في الأحياء الجديدة للمهاجرين، فالتغير في النمط العمراني من الأحياء المفتوحة إلى التجمعات السكنية والعمارات (بالنسبة للعائلات المهاجرة)، صاحبه تغير في البيئة العمرانية لبعض الأحياء الأوروبية، حيث أصبحت تدل على تواجد جالية مسلمة في تلك المناطق (مساجد، جزارة حلال، لباس إسلامي...) (VARINOIS, 2017, P7) فالإسلام عند الجالية ليس ممارسة دينية وفقط، بل هو مكون ثقافي وتاريخي لهويتهم!

حسب الإحصائيات التي قام بها المعهد الأمريكي (Pew Research Center) سنة 2017، وفي دراسة ديموغرافية مفصلة موسومة ب " تزايد عدد المسلمين في أوروبا " Europe's Growing Muslim Population " تم تحليل واقع ومستقبل الإسلام في أوروبا انطلاقا من ثلاث سيناريوهات؛ حيث توصل الباحثين في هذا المركز إلى أن نسبة المسلمين في أوروبا ستعرف تصاعدا مستمرا، حتى ولو لم يكن هناك هجرة في السنوات القادمة وهو السيناريو الأول والمستحيل واقعيا، توقع ارتفاع نسبة المسلمين ب 10 ملايين شخص، ليصبح حوالي 25,8 مليون مسلم سنة 2016 إلى 35,8 مليون مسلم في حدود سنة 2050 موزعة على كل دول الاتحاد أهمها (فرنسا، ألمانيا، بلجيكا، ايطاليا، هولندا واسبانيا...) حيث تعتبر فرنسا

البلد الذي يضم اكبر عدد من المسلمين في الاتحاد الأوروبي ب 5,720 مليون مسلم. (A group of researchers, 2019 (https://pewrsr.ch/33rIsUL ,

هذا الوصف لتواجد المسلمين في أوروبا يقودنا إلى التساؤل حول ظروفهم المعيشية وعن علاقتهم مع الحكومات الأوروبية وغيرهم الذين يدينون بغير الإسلام؛ في هذا الصدد أعلنت بعض الدول الأوروبية كفرنسا عن بعض السياسات لإدماج المهاجرين خاصة المسلمين منهم، وتم تطوير مجموع من الآليات وفقا لرؤية كل دولة، حيث يمكننا تقسيمها إلى ثلاث سياسات رئيسية:

1."***سياسة الاستيعاب***": وهي سياسة فرنسية تحاول بوثقة جميع الديانات في قالب واحد وجعلها تتفق مع القيم الجمهورية التي تحفظ حقوق الأقليات الدينية، وجعل المواطنة وما يترتب عنها من حقوق وواجبات أداة للاندماج، كما أن الممارسات الدينية لا يجب أن تمارس في المجال العام.

2. "***التعددية الثقافية***": وهي سياسة تدعم الحريات الدينية والتنوع الثقافي، وتسمح بممارسة المعتقدات الدينية في المجال العام والمؤسسات العمومية، مع وجود تشريعات قانونية تنظمها. ساعدت هذه السياسة إلى حد ما على التماسك الاجتماعي كما هو الحال في بعض الدول الاسكندينافية.

3. "***سياسة وسط بين النموذجين السابقين***": وهي جعل المواطنة وما يتفرع عنها من حقوق واجبات، المعيار الحقيقي لاثبات الانتماء إلى الدولة أو الأمة إن صح التعبير، مع إعطاء بعض الحريات للأقليات الدينية لتجفيف منابع التطرف الذي يؤدي إلى الإرهاب. (الحفناوي، 2015، ص 53) كما هو الحال في ألمانيا.

في دراسة للبرلمان الأوروبي حول التحديات المستقبلية للوجود الإسلامي داخل الاتحاد، تمّ الإعلان على أن الوجود الإسلامي في أوروبا وهو عملية غير متجانسة بين الدول الأعضاء، التّنظيم الداخلي للإسلام في الاتحاد الأوروبي لم يكتمل بعد، وقادة التيار الإسلامي والنخبة التي تديره هي في طريق التأسيس. فالمسلمين لم يتمكنوا بعد من الحصول على حقوقهم في المرفق العام الأوروبي، حيث أن العديد منهم لا يزالوا يلتقون بصعوبات فيما يخص الدخول لسوق العمل في بعض الدول الأوروبية...، فإنشاء مجموعة من المنظمات الإسلامية تكون معلومة قانونيا على مستوى كل دولة عضو في الاتحاد الأوروبي لها الأهلية لتمثيل المسلمين الموجودين في تلك الدولة، يعتبر شرط مسبق لمسار الاندماج، فغياب هاته المنظمات من شأنه أن يجعل الأقليات المسلمة على هامش نظام ما يسمى الدولة – المجموعات الدينية. (وجود إطار قانوني مجدي وايجابي للإسلام في دول الاتحاد الأوروبي، من شانه أن يؤدي إلى حل مجموعة من المسائل الحساسة الناتجة عن وجود مجموعة دينية داخل الدولة).

هذا الغياب لما يسمى بالإطار الرسمي (على مستوى الاتحاد الأوروبي) الذي تدور في فلكه جميع تمثيليات المسلمين في أوروبا، وخاصة مع تعدد المذاهب والطوائف لدى المجموعات الدينية المسلمة، وفي ظل تشبتها ببعض العادات الغير مألوفة عند المجتمعات الأوروبية المضيفة والتي لا تنطبق وتشريعاتها الداخلية (ذبح المواشي، الصلاة في الشوارع، الأعياد الدينية....)؛ أدى بملف الهجرة إلى أخذ أبعاد سياسية وأمنية نتيجة ظهور قضايا أخرى كالاسلاموفوبيا (تنامي المد اليميني)، التطرف في الدين، الإرهاب... خاصة

بعد التطورات الأخرى التي عرفها المحيط الإقليمي لأوروبا المتمثل في نزوح الملايين من مناطق النزاع وطلبهم للجوء الإنساني،الأمر الذي أدى إلى مزيد من التفرق داخل البيت الأوروبي. (DASSETTO, 2007, P-P 1-3).

1. اللجوء والهجرة الغير شرعية، نحو مزيد من الإشكاليات المرتبطة بحركة الأفراد

مع أواخر 2011 عرفت بعض الدول العربية المطلة على البحر المتوسط والقريبة من أوروبا (تونس، مصر، ليبيا، سوريا...) ثورات أخلت بالعلاقة بين الحاكم والمحكوم، تجسد عنها سقوط بعض الأنظمة الذي أدى بدوره -أي السقوط- إلى انفلات أمني وانسداد سياسي، حروب أهلية وتدخل عسكري أجنبي، نتيجة فشل مسار الانتقال الديمقراطي.هذه التطورات أدت إلى نزوح مئات الآلاف من البشر إلى الدول الأوروبية عبر ممرات بحرية وبرية (عبور البحر المتوسط، بحر ايجة، اليونان ودول أوروبا الشرقية....).

إضافة إلى الأزمات السياسية والأمنية، تعتبر قضية عدم التوازن الاقتصادي بين الشمال والجنوب سببا يدفع الأفراد إلى التنقل إلى الضفة الشمالية، وهو ما تجسد في موجات الهجرة بعد اندلاع ثورات الربيع العربي سنة 2011 (BOUSETTA, 2016 , P10). لكن، أهم ما ميز هذه التنقلات هي كونها تتم بطريقة غير قانونية (هجرة غير شرعية) وبالتالي يصعب مراقبتها، باعتبار أنها تتم خارج نقاط الحدود الخاضعة للمراقبة.

وحسب الباحث بمركز كارينغي Marc PIERINI، غالبية الأفراد الذين هاجروا إلى أوروبا ابتداء من سنة 2015 هم من طالبي الحماية (اللجوء)، حيث برزت شبكات منظمة لتهريب البشر مزودة بعدد من المعدات التكنولوجية تمكنهم من العبور إلى الضفة الأخرى، كما أن الأفراد الفارين من مناطق النزاع مستعدون لدفع مبالغ خيالية للوصول لأوروبا." ولا يتوقع أن تنحسر أزمة اللاجئين في أوروبا قريبا، والسبب الرئيس أن هناك ملايين من اللاجئين غير قادرين على العودة إلى وطنهم..." بسبب عدم الاستقرار في بلدانهم. (بياريني ،" كيف يتوجه اللاجئون إلى أوروبا، وهل سينحسر الدفق في وقت قريب؟ ،2019، https://bit.ly/3nZx2RA).

في إحصائيات يقدمها المركز الأوروبي الرسمي للإحصاء "EUROSTAT" حول طالبي اللجوء وجنسياتهم، يلاحظ التطور المتسارع لطلبات اللجوء،حيث قدرت في دول الاتحاد سنة 2013 بـ 431.000 طلب، 627.000 في 2014، وحوالي 1.3 مليون سنة 2015 و 2016. وفي سنة 2017 قدم حوالي 705.000 شخص طلب الحماية الدولية داخل الدول الأعضاء 28. في حين يمكن تقسيم نسب طالبي اللجوء حسب جنسياتهم إلى 27,8 % سوريين، العراقيين يمثلون حوالي 7 %،6 % نيجيريين وحوالي 5 % باكستانيين، ("*Demandeurs d'asile selon la nationalité, l'âge et le sexe données agrégées annuelle*", 2019https://bit.ly/2RFGX2F) وتتوزع النسب الأخرى على باقي الأفراد التي تعرف دولهم أزمات أمنية وسياسية (السودان، الصومال، أفغانستان...).

فالحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي أصبحت تحت ضغط الأمواج البشرية للفارين من الأوضاع الواقعة في المحيط المباشر للقارة الأوروبية، وأصبحت الدول الأوروبية -خاصة الجنوبية منها- مرغمة على تسيير حالات لأشخاص يبحثون عن الحماية كما توضحه المعاهدات والاتفاقيات الدولية (معاهدة جنيف). (BOUSETTA, 2016, P 11)

2. تعامل الاتحاد الأوروبي مع حركة الأفراد الداخلية (الهجرة واللجوء)، التطور والمستجدات

إن المسار الوحدوي بين الدول الأوروبية صاحبه تطور في المنظومة القانونية التي من شأنها تنظيم وتقريب الرؤى بين دول الاتحاد تجاه القضايا الداخلية. فالسياسة الأوروبية للهجرة واللجوء هي محاولة داخل الاتحاد الأوروبي لتكملة الاتفاقيات والمعاهدات بين الدول الأعضاء فيما يخص توحيد السياسات التي ترتبط بتنقل الأفراد داخل حدود الاتحاد، فالقواعد الأولى في هذا المجال طرحت سنة 1985 مع تبني اتفاق "شنغن" وفي إطار التوجه الأوروبي الذي يهدف إلى تقوية الحريات الأساسية كحرية تنقل السلع ورؤوس الأموال، وتنقل الأشخاص. (KIRSCH et D'autres, 2015, P25).

في قالب فوق قومي ووطني؛ تطورت السياسة الأوروبية للهجرة واللجوء بشكل تدريجي لكنها ظلت كاختصاص مشترك بين مؤسسات الاتحاد والدول الأعضاء، ويمكن ذكر خمسة مراحل تخللت وسبقت محاولة بنائها نذكر منها:

- "اتفاق شنغن" لسنة 1985 المتبوع بمعاهدة سنة 1990، والتي دخلت حيز التنفيذ سنة 1995. ممضاة في إطار عبر حكومي، تعتبر هذه المعاهدة بداية لرفع الحدود وتأسس لمنطقة حرة لتنقل الأشخاص؛
- "معاهدة دوبلن" لسنة 1990 المتعلقة بتحديد الدولة المسؤولة عن فحص طلب اللجوء المقدم في إحدى الدول الأعضاء (والتي عدلت ثلاث مرات)؛
- " معاهدة ماستريخت" لسنة 1992 أو معاهدة تأسيس الاتحاد الأوروبي، حيث تم الاتفاق على أن وزارات العدل والشؤون الداخلية تتكلف بالمسائل الخاصة باللجوء والهجرة وسياسات منح التأشيرة؛
- " معاهدة أمستردام" 1997، نصت على تحديد معايير شبه مشتركة فيما يخص معالجة طلبات اللجوء، والعمل على توحيد الإجراءات الخاصة بمنح تأشيرة الدخول إلى دول الاتحاد؛
- " معاهدة لشبونة " 2009، التي احتوت على أحكام إضافية تخص الإعداد لسياسة مشتركة للهجرة واللجوء، والإقامة التدريجية لنظام متكامل لإدارة الحدود وتطوير الشراكة والتعاون مع دول خارج الاتحاد (دول جنوب المتوسط). (KIRSCH et D'autres, 2015, P-P25-26)
- على المستوى العَمَلي، ونظرا لأن ملف هجرة الأشخاص وعبورهم الحدود أضحى ملفا أمنيا، اتفقت الدول الأوروبية على إنشاء وكالة أوروبية للتعاون وإدارة الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي المعروفة بـ: "الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود " (FRONTEX) (للمزيد أنظر: https://frontex.europa.eu/)، كان هذا سنة 2004. مهمتها حراسة الحدود الخارجية (البحرية والبرية)

من خلال عمليات مشتركة بين الدول الأعضاء، خاصة بعد تزايد عمليات الهجرة الغير شرعية وتصاعد الخطر الإرهابي. (مطاوع، 2015، ص30).

وعليه، يمكن القول أن المعاهدات المشتركة بين الدول الأعضاء المتعلقة بالهجرة واللجوء، أريد منها دفع دول الاتحاد إلى تقريب الرؤى فيما يخص معايير منح التأشيرة وتوحيد إجراءات قبول اللجوء، لكنها لم تنص صراحة على كيفية استقبال اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين والاعتماد المالي الخاص بذلك.

فأزمة اللجوء صاحبها ظهور أزمة أخرى داخل البيت الأوروبي وهي أزمة الاستقبال والمؤسسات المؤهلة للقيام بهذه العملية، فالدول المسمات دول العبور أو -دول الوصول الأول- كايطاليا واسبانيا وبدرجة أقل اليونان ودول البلقان، أصبحت تتحمل وحدها ضغط الإشراف على طلبات اللجوء والتكفل بالحالات الإنسانية المستعجلة. (BOUSETA, 2016, P11).

فأوروبا الموحدة لم تكن مستعدة للتعامل مع أزمات من هذا القبيل لا من حيث الترسانة القانونية ولا من حيث اللوجستيك، فمن حيث القوانين امتنعت دول الوصول الأول (البحري والبري) عن منح اقامات اللجوء بحجة أن وجهة طالبي اللجوء هي دول وسط وغرب أوروبا (فرنسا، ألمانيا، بلجيكا، هولندا...)؛ من جهة الاستعداد اللوجستيكي، لم تستطع المؤسسات الأوروبية التي تتولى مراقبة الحدود وحركة التنقل (وكالة فرونتكس) وقف موجات الهجرة الغير شرعية داخل حدود الاتحاد الأوروبي، زيادة على الاعتمادات المالية الخاصة بهذه العملية؛ وهو ما ظهر جليا في المؤتمرات الأوروبية التي خصصت للنظر في قضايا الهجرة، خاصة تلك الطارئة منها التي أعقبت المآسي التي حدثت على الحدود البحرية والبرية لمهاجرين غير شرعيين والفارين من الحروب، حيث طلبت الدول الواقعة في الجنوب الأوروبي (ايطاليا، اسبانيا، اليونان، مالطا،...) باقي الدول الأوروبية مشاركتها في تحمل العبئ الناتج عن تدفق المهاجرين على أراضيها، وذلك من خلال تقسيم الاستقبال بالتساوي بين كل الدول الأعضاء، حيث قوبل هذا الطلب بالرفض واكتفت دول كفرنسا وهولندا والنمسا بتقديم مساعدات مادية وفنية لبلدان الوصول الأول، بحجة أن القوانين الاتحادية تلزم هاته الدول – أي الوصول الأول – البث في طلبات اللجوء (اتفاقية دبلن) (مطاوع،2015، ص34)؛ وهذا ما أدى إلى مزيد من الاختلاف داخل البيت الأوروبي خاصة بعد صعود الأحزاب اليمينية وتوليها الحكم في بعض الدول الأوروبية.

ثانيا:

أثر قضايا الهجرة واللجوء على صعود اليمين الأوروبي

في تعريفنا لليمين الأوروبي سوف نحاول تجاوز التعريف الذي يتطرق إلى التطور والنشأة التاريخية لمصطلح "اليمين" كموقف سياسي ظهر في القرن 16 و17، وإنما سنحاول التعرض لهذا التيار

من منطلق كونه حركة سياسية، برزت في أوروبا بعد ظهور بوادر تشكيل كيان اتحادي فوق قومي يجمع بين عدد من الدول الأوروبية، وتصاعد الهجرة إلى هذا الكيان المسمى بالاتحاد الأوروبي.

فاليمين الأوروبي هو الوصف الذي يطلق على عدد من الأحزاب داخل دول الاتحاد؛ في حين لا يوجد تعريف موحد لهذا التيار السياسي بقدر ما يوجد إجماع حول نسقه الفكري الذي يقوم على معاداة الأجنبي عن البلد، والدفاع عن الهوية والقومية مقابل المواطنة وما فوق القومية. (مجموعة باحثين، 2017، ص4) على كلٍّ، يمكن تلخيص الأفكار التي تشترك فيها الأحزاب اليمينية الأوروبية فيما يلي:

- التعصب القومي (الإثنية أولا)؛
- العنصرية ومعاداة الأجنبي(إقصاء الآخر المختلِف)؛
- هاجس الأمن والتوجس من الآخر؛
- الدولة القومية مقابل الأمة؛
- معاداة الديمقراطية البرلمانية؛
- معاداة الاتحاد الأوروبي.

في فرنسا مثلا أظهرت دراسة لاستطلاعات الرأي صعود "الجبهة الوطنية" (حزب يميني متطرف) بـ: 25 % متفوقا على عديد من الأحزاب السياسية التقليدية. من الضروري أيضا توضيح انه على الرغم من أن أحزاب اليمين الأوروبي تحمل برامج هوياتية مشتركة، لكنها تختلف من حيث آليات تنفيذها من دولة إلى أخرى. (D'ALTOE, " Extrême droite : l'eternel retour ?", 2019, https://bit.ly/3eCETS9)

إلى ذلك، لقد كان للاقتصاد وما يتفرع عنه من مخرجات مادية (الثروة، رأس المال، العمل...) ومعنوية (الرفاه، القوة...)، الدور المهم في إرساء أولى دعائم البيت الأوروبي (المجموعة الأوروبية للفحم والفولاذ 1952، المجموعة الاقتصادية الأوروبية 1957)؛ ذلك أن بناء أسس اقتصادية متينة يؤدي بنسبة كبيرة إلى نجاح سياسات أخرى داخل وخارج الدولة. فبعد اكتمال البناء الأوروبي ليصل إلى 28 دولة عضو، أضحت هاته الأخيرة ملزمة على تفويض جزء من سيادتها لصالح الكيان الاتحادي، والتضامن فيما بينها لتحقيق الاستقرار، الاستمرار، والرفاه للفرد الأوروبي.

لكن وفي العشر السنوات الأخيرة، طفحت إلى السطح مجموعة من القضايا كانت مواضيع لنقاشات أوروبية، لم تشغل الدوائر السياسية وفقط، وإنما حتى مجتمعات الاتحاد الأوروبي؛ أولى هاته القضايا كانت أزمة الديون اليونانية وما تفرع عنها من تخوفات داخل المجتمعات الأوروبية، جعلت هاته الأخيرة وعبر منابر إعلامية وسياسية، تتساءل عن مفهوم التضامن الأوروبي (https://bit.ly/3bfZTvB Théron, 2019,) التي تفرضه سياسة التكامل والاندماج!

ثاني القضايا تمثلت في مشكلة الإرهاب والاسلاموفوبيا، حيث خلفت هجمات "شارلي ابدو" بفرنسا، وهجمات أخرى في هولندا، المملكة المتحدة، وألمانيا؛ ردود أفعال عنيفة وحملة تضامن واسعة مع

الضحايا، كما كانت دافعا لبروز جدالات حول مواضيع عدة كتضييق الحريات لتحقيق الأمن، سحب الجنسية، وأخيرا مسائل الهوية!

آخر القضايا وأهمها في الآونة الأخيرة، قضية الهجرة واللجوء،حيث تعتبر من بين المواضيع التي حركت عواطف المجتمعات الأوروبية نظرا لارتباطها – أي الهجرة - بقضايا تاريخية، اقتصادية، سياسية، وهوياتية؛ والتي انقسمت – أي المجتمعات- إلى رافض للهجرة وتواجد الأجنبي، وآخر متعاطف. (Théron, 2019, https://bit.ly/3bfZTvB) فحركات الهجرة بكل أبعادها، أضحت تشكل أزمة حقيقية داخل المجتمع الأوروبي، ذلك أن هذا الأخير أصبح ينظر للقادمين من الضفة الجنوبية للمتوسط بعين الريبة، وخطرا يهدد فرص العمل ومكتسبات الأوروبيين من الخدمات الاجتماعية (سكن، صحة، تأمينات..)؛ إضافة إلى تهديد الهوية والقيم الأوروبية. (مجموعة باحثين، 2017، ص6).

1. مخرجات العامل الديموغرافي وتأثيره على صعود اليمين الأوروبي

عند دراسة موضوع يتعلق بالمسألة الديموغرافية، من الأفضل أن يتم رسم حدود البحث داخل هذا الحقل المعرفي المتشعب، فالأمر يتعلق بإثارة علاقة العامل الديموغرافي (العامل السكاني) بموضوع الدراسة سواء كانت هذه الأخيرة اجتماعية أو اقتصادية، – أو حتى سياسية-؛ مثلا، التطرق إلى مشكل التنمية في إفريقيا لا يمكن معالجته بدون إبراز دور الانفجار السكاني على وضع خطط تنموية ناجعة....؛ فيما يخص القضايا ذات الطابع السياسي التي ترتبط بمتغير السكان فهي عديدة، من بينها الهجرة وتأثيراتها القانونية والاقتصادية (مشكل الاندماج، تقلص سوق العمل...) (DES CONGNETS, 2019 , https://bit.ly/3hcNWKW)

وعليه، يمكن تلخيص أهم العوامل المرتبطة بالهجرة التي ساهمت في صعود اليمين الأوروبي، فيما يلي:

أ. مشكل البطالة:

لم يعد مهاجر الألفية الثانية ذلك المهاجر الذي ليس له تكوين علمي أو حرفي، فغالبا ما يجلب القادمين الجدد معهم مهارات وحرف إلى الدولة المستقبلة، " *فأكثر من 40% من المهاجرين الجدد القادمين بين 1995-2005 إلى بلجيكا، لوكسمبورغ، السويد، والدنمارك من الحاصلين على تعليم عال، وبلغت نسبتهم في فرنسا حوالي 35 % و30 % في هولندا*". كما في بعض الحالات كان نسب المهاجرين ذوو المستوى العالي أعلى من نظرائهم من السكان المحليين، بل أكثر كفاءة منهم (أطباء جراحون، مهندسين، أساتذة جامعات). (كاستلز، ميللر، 2013، ص 504)

دول الجنوب الفقيرة، ونتيجة ارتفاع معدل الخصوبة، تتوفر على فائض من اليد العاملة الشابة في سوق عمل غير قادر على استيعابها، مما يدفعها إلى الهجرة. عكس ذلك، دول الشمال الغنية تعاني من نقص اليد العاملة الشابة نتيجة انخفاض معدل الخصوبة، مما يجبرها على فتح أبواب الشغل للعمالة الأجنبية. مع ذلك، قطاعات عمل معينة كالبناء، الخدمات المنزلية والفندقية، الزراعة، هي وظائف

صعبة وخطيرة في بعض الأحيان، زيادة على أنها مبنية على أجور زهيدة، مما يؤدي بالسكان الأصليين بتجنبها والنفور منها. (كاستلز، ميللر، 2013، ص ص 498 -499)

من جهة أخرى، وفي سياق من الليبرالية الاقتصادية وما يميزها من زيادة التخلي عن العنصر البشري لصالح الآلة (El KAROUI, BOUBAKRI, 2015, P8) لمقتضيات تتعلق بالربح والخسارة -، لم يعد سوق العمل في أوروبا يمنح تلك الفرص الاجتماعية التي تمكن الفرد من الرفاه، بل أصبح سبب الإحباط ومصدر التذمر على السياسات الحكومية.

فأهم مميزات العمل الليبرالي هو تحويل العمال الأجراء أصحاب العقود الدائمة التي تعطيهم الحق في الاستفادة من امتيازات قانون العمل، إلى "متعهدين لا يتمتعون بأي ضمان للعمل" ، وفي غالب الأحيان يتحملون مخاطر حوادث العمل وتقلص فرص التوظيف. ومن تم ونتيجة لحاجة المهاجر للمال يجعله يقبل نمط التشغيل المؤقت وما يترتب عليه من آثار سلبية، وبالتالي احتمال توظيف العنصر المهاجر أكبر من نظيره المحلي في جميع الدول المستقبلة للهجرة. (كاستلز، ميللر، 2013، ص ص 523-524)

في تقرير لديوان الاتحاد الأوروبي للإحصاء، أوضح أن نسب البطالة المنخفضة التي سجلت في جانفي 2019 سجلت في التشيك بـ 2.1% وألمانيا بـ 3.2%، في حين كانت النسب المرتفعة للبطالة مسجلة في اليونان ب 18.5%، اسبانيا بـ 14.1%، وايطاليا بـ 10.5%. في حين بقيت النسبة مستقرة في مالطا والدنمارك. (L'Office de statistique de l'union européenne, 2019 , https://bit.ly/3o53PVl)

الملاحظ لهذا التقرير يلاحظ وجود علاقة سببية بين الكثافة السكانية وحجم الإنتاج من جهة، ونسب البطالة من جهة أخرى، كما أن الدول الأوروبية المعروفة بتفضيلها للهجرة الانتقائية مقابل الهجرة الكمية (دول شمال أوروبا)، تسجل نسب منخفضة للبطالة مقابل تلك الدول التي تسجل أعلى نسبة من المهاجرين. باستثناء ألمانيا التي يسمح لها اقتصادها من استيعاب طلبات التوظيف، تبقى الدول الأوروبية الأخرى تعاني من فشل سياسات التوظيف، مما أدى بقوى المعارضة وعلى رأسها الأحزاب اليمينية، إلى رفض السياسات الوطنية اللّينة تجاه الهجرة واللجوء، نقد السياسات الاقتصادية والاجتماعية للحكومات، وأخيرا التصدي للقوانين الاتحادية الداعية إلى مزيد من التضامن الأوروبي عبر وضع سياسات تقشفية؛ ونظرا لارتباط البطالة بمتغير السعادة، وجدت هاته الأحزاب اليمينية تعاطفا من قبل الساكنة الأوروبية التي تعاني مشاكل ناجمة عن البطالة و شح سوق العمل.

ب. **مشكل التطرف:**

لقد أثار ظهور تصرفات فردية وجماعية تتنافى والقيم الأوروبية، العديد من الأسئلة حول أسباب وأشكال التطرف (RUGGIW, 2017, P5)، " *فالمقصود بالتطرف هو ذلك المسار المؤدي بالفرد أو الجماعة لنهج العنف من أجل معاداة نظام سياسي، اجتماعي أو ثقافي*"....، من جهة أخرى، تعتبر العوامل النفسية المؤدية إلى الاغتراب الاجتماعي والسياسي (بلعابد،2014، ص ص 48-59)، من الأسباب الرئيسية الموجهة

للتطرف، خصوصا عند الشباب، فمشاكل كالأزمات الثقافية وصعوبات الاندماج داخل القيم الغربية، يمكنها أن تجعل من بعض المفاهيم كالجهاد مثلا إحدى عوامل جذب الشباب المغترب.

التطرف له أيضا مجموعة من الأسباب السياسية المرتبطة بالشعور بالتهميش لاسيما من قبل وسائل الإعلام، التي تظهر المسلمين على أنهم ضحية للغرب وتهديد له في نفس الوقت، هذا ما يؤدي في بعض الحالات بالأفراد إلى البحث عن التغيير عن طريق الالتحاق بالجماعات المتطرفة - التي تعتمد العنف كوسيلة للتغيير- (EL MAWLA, 2017, P P 6-8).

الهجمات التي عرفتها عدد من العواصم الأوروبية تجسيدا لهذا الرفض لقيم ونموذج الآخر (الدولة)، فالأمر يتعلق بظاهرة سياسية ودينية في نفس الوقت، أين يحاول الفرد المتطرف الخلط بين الإسلام كدين والجهاد كمركز لاهتماماته، وكرد فعل عنيف على عدم قبول مخرجات النظام السياسي! حيث قال أحد الجهاديين الشباب معلقا في إحدى وسائل التواصل الاجتماعي "*يوجد من يريد العمل مثل المغنية ريهانا وأنا أريد العمل مثل محمد مراح*" (محمد مراح منفذ هجمات مدينة تولوز الفرنسية في مارس 2012)، الأمر الذي أسس لظهور لجماعات تنادي لتأسيس نموذج بديل لشكل الدولة في أوروبا، على شاكلة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش). (ANTICHAN, 2018, P316).

من جهة أخرى، هناك صور أخرى للتطرف لدى الشباب غير تلك التي تجعل من الجهاد عامل جذب، كمجموعات أقصى اليمين واليسار، التي تجعل من متغير الهوية عامل جذب لكسب مزيد من المتعاطفين...، هذا التركيز على انخراط الشباب المسلم في الجماعات المسلحة يمكن أيضا تفسيره بالدور الإعلامي لحركات أقصى اليمين، إضافة إلى المكانة الاجتماعية والسياسة التي أصبحت تتبوؤها؛ بحيث أصبحت تحتل أعلى هرم النظام الاجتماعي Notablisés، بعد اندماجها داخل المؤسسات العمومية (المقاطعات الإدارية والشرطية، المجالس الجهوية، مراكز المساعدة الاجتماعية). (LACROIX, 2018, P21)

ففي حين يدعي منفذي الأعمال الإرهابية الانتقام لإخوانهم الذين قتلهم الغرب في العراق وسوريا والمهمشين من المسلمين في أوروبا، ينتهز قادة اليمين المتطرف الفرصة للقول أن الدين الإسلامي غير متطابق مع الهوية الأوروبية، لكنهم لا يشيروا لهؤلاء على أنهم شباب وولدوا وعاشوا في أوروبا. (MUCCHIELLI, 2016, P231) فمشاكل كالبطالة وصعوبة الاندماج أدت إلى بروز ممارسات متطرفة في الوسط الناتج عن الهجرة، الأمر الذي أدى بظهور ردود عنيفة من قبل نسبة واسعة من المجتمع الأوروبي، جسدية كانت أو رمزية.

ج. ظاهرة الاسلاموفوبيا

الاسلاموفوبيا!، لفظ كثر تداوله، لكنه غامض المفهوم؛ حتى وان لم يوجد حاليا تعريف قانوني مقبول للظاهرة، خاصة وأن العلوم الإنسانية لا تتفق عادة على تعريف موحد للظواهر التي ترتبط بحقلها المعرفي؛ لكن عدد من الهيئات التي تتولى مهام من شانها الحد من التعدي على الحريات الفردية، صنفتها في خانة العنصرية والتمييز العرقي. ففي دراسة للمرصد الأوروبي لمكافحة الأفعال العنصرية ومعاداة

الأجانب (EUMC) تم اعتبار فعلا يدخل في خانة الاسلاموفوبيا، كل تصريح أو تصرف جسدي تضمن ما يلي:

- اعتبار الإسلام خالي من القيم المشتركة مع الثقافات الأخرى، ولا يمكنه التعايش معها؛
- جعل الإسلام أقل درجة من الثقافة الغربية، همجي بعيد عن العقلانية والمنطق..
- النظر إلى الإسلام على أنه دين عنف، تهديد، مشجع للإرهاب ولعداء الحضارات؛
- اعتبار الإسلام اديولوجية سياسية يحاول من خلالها الحصول دائما على تفوق سياسي وانتصارات عسكرية؛
- العداء تجاه الإسلام يستخدم من أجل تبرير الممارسات العنصرية ضد المسلمين وإقصائهم من المجتمع؛
- عداء المسلم يعتبر أمر طبيعي وعادي.

نفس الدراسة أشارت إلى وقوع مئات الاعتداءات المادية والمعنوية الموجهة ضد المسلمين(تعدي على نساء محجبات، هجوم على مساجد، تعليقات عنصرية...) تمت داخل عدد كبير من دول الاتحاد الأوروبي، وتم تسجيلها من قبل المنظمات الغير حكومية و مراكز الشرطة. Observatoire Européen des (Phénomènes Racistes et Xénophobes, 2006 ,P P 70-71).

في تقرير لمركز "تجمع ضد الاسلاموفوبيا في فرنسا" نشر سنة 2017، جاء على أن المأساة الإنسانية التي خلفتها الهجمات الإرهابية التي عرفتها عدد من العواصم الأوروبية، كانت سببا في شرعنة الخطابات التي لطخت صورة الإسلام كدين، والتي تدعو المواطن الأوروبي إلى مزيد من الحيطة والحذر حيال التصرفات الدينية للجالية المسلمة! Collectif contre l'islamophobie en France,2017, (https://bit.ly/3xTm58y).

في هذا الصدد، الخطاب العنصري أصبح خطابا موجه ضد المهاجرين وأخيرا ضد الإسلام...، فشرعنة الخطاب الاسلاموفوبي، وجعل من التصريحات المعادية للعنصر المهاجر أمر طبيعي، أدى برئيس الوزراء الايطالي "ماتيو سالفيني" إلى تجريم المنظمات الغير حكومية التي تحاول انقاد الأشخاص العالقين في عرض البحر المتوسط، واعتبارهم أنهم بصدد صب الزيت على النار، وإعطاء نفس جديد لظاهرة تمس بأمن واستقرار أوروبا (الإرهاب). (BIRTRAN, 2018, PP 71-72)

قضايا كالهجرة والأجانب، تعتبر مواضيع يومية للأجندة السياسية في ألمانيا مثلا كما في عديد من الدول الأوروبية الصناعية، فمن جهة، يوجد نسبة معتبرة من الأجانب في هاته الدول، ومن جهة أخرى، موضوع الأجنبي وما يتصل به من ظواهر اجتماعية، اقتصادية وسياسية، يمكن استغلاله في الخطابات السياسية لاسيما في المواعيد الانتخابية. (HAGEDORN, 2003, P105).

2. أزمة اللجوء: نحو وصول التيار اليميني إلى مراكز القرار على مستوى الاتحاد الأوربي

حاليا، أدى هروب ملايين السوريين من جحيم الحرب، إلى "*زيادة رهيبة في عدد اللاجئين الحالية بأوروبا...*"، مما أدى إلى تصاعد الخطابات اليمينية المعادية للمهاجر، على سبيل المثال: كان للاعتداءات الجنسية واعتداءات رأس السنة في مدينة كولونيا الألمانية سنة 2015، دورا مهما في تغذية الخطاب اليميني الذي يمثله "حزب البديل من أجل ألمانيا"، المعادي للسياسات الأوروبية عامة، وتواجد الأجنبي في ألمانيا خاصة. (مجموعة باحثين، 2017، ص ص 6-7)

ابتداء من أكتوبر 2015، صرحت الوكالة الأوروبية لتسيير الحدود الخارجية لدول الاتحاد (Frontex)، أن 710.000 مهاجرا غير شرعي (أغلبهم لاجئين) شارفوا على دخول المجال الأوروبي خلال التسع الأشهر الأولى لنفس السنة؛ مقابل 40.000 في سنة 2014؛ انفجار حقيقي!.فصور قوارب الفارين من جحيم الحروب الواقعة جنوب المتوسط ورسوها في السواحل اليونانية، الايطالية والاسبانية، أو حتى آلاف العابرين عبر حدود دول البلقان، ومشاهد غرق أكثر من 1500 شخص في عرض الشواطئ الايطالية (حادثة لمبيدوزا)؛ ساهمت في خلق جو من الذعر داخل كل أوروبا، وأسست لما يسمى ب" أزمة اللجوء"! (RODIER, 2016, P179).

مستثمرة في عامل الخوف المادي والمعنوي الذي خلفته صور اللاجئين وهم يجولون داخل أوروبا، عملت الأحزاب اليمينية على استغلال هاته الوضعية في كسب مزيد من التعاطف ومحاولة البحث عن تزكية العنصر الأوروبي لتوجهاتها الفكرية والسياسية، خاصة في المواعيد الانتخابية المحلية والاتحادية.

فأغلبية الأجانب لا يحوزون حق التصويت، ففي ألمانيا مثلا، مناقشة قانون الجنسية، قانون الهجرة وسياسات الاندماج، هي مواضيع ليست موجهة للأجانب نفسهم، وإنما للناخب الألماني؛ وعليه يحاول حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي (حزب يميني محافظ) كسب الألمان ذوو السلالة الجرمانية، حيث يعتبر ثلاثة أرباع منهم من الوعاء الانتخابي الثابت لليمين المحافظ ممثلا في الحزب السالف الذكر. (HAGEDORN, 2003, P105).

هاته الأزمة جعلت الدول الأعضاء داخل الاتحاد الأوروبي تواجه إشكالات قانونية وسياسية، تمثلت في ضرورة الالتزام بالمواثيق الدولية والمعاهدات الأوروبية لحماية حقوق الإنسان خاصة ضحايا الحروب والنزاعات المسلحة من جهة، ومن جهة أخرى تسيير ما يترتب عن وصول ملايين من هؤلاء اللاجئين (الاستقبال، معالجة طلبات اللجوء...) خاصة من ناحية تمويل هاته العمليات بما تقتضيه سياسة التضامن داخل الاتحاد.

في تعليقها على استقبال آلاف اللاجئين السوريين قالت المستشارة الألمانية "إنجيلا ميركل" "*لقد عشنا حالات جعلت البعض يقول أنه تم خداعي، أن تصرفي عفا عنه الزمن؛ فيما يخص قراري هذا! أقول لكم جميعا، لم يكن عندي اثني عشر ساعة للتفكير و مئات الآلاف يعبرون الحدود...*"، فتدفق مئات الآلاف من اللاجئين على الأرض الأوروبية، عبر عنه الأوروبيين على أنه تعدي!، جعلهم يطرحون أسئلة مقلقة على أن الحكومات لا تحوز على سلطة المراقبة، وهل الاتحاد الأوروبي يحوز على إمكانيات التصرف

في أزمة كهاته؟ (VAN MIDDELAAR, 2018, P129) وبالتالي طفحت إلى السطح قضايا مصيرية لمستقبل الاتحاد الأوروبي وطابعه الفوق القومي، أهمها مدى إلزامية القوانين الاتحادية مقابل نظيرتها الوطنية من جهة، من جهة أخرى، حول آليات الوصول إلى مراكز القرار على مستوى الاتحاد الأوروبي من أجل تغيير القوانين التي أدت إلى مزيد من الاختلاف الأوروبي!

من تداعيات التحكم في الأزمة، لم يكن للاتحاد الأوروبي الإمكانيات والقدرة على تجسيد عمل مشترك بين الدول الأعضاء.. خاصة فيما تعلق بتسيير الجانب العملياتي لمراقبة حركة الهجرة الغير شرعية، و تقاسم أعباء استقبال اللاجئين؛ حيث تم إهمال الأطر القانونية الملزمة في مجال الهجرة واللجوء على مستوى مؤسسات الاتحاد، وبدعم من الرأي العام، وهو ما أدى إلى بروز أزمة جديدة؛ فالاتحاد قرر إنقاذ حياة العالقين في عرض البحر، وتوزيع طالبي اللجوء على الدول الأعضاء؛ وهاته الأخيرة وفي تصرف فردي تحاول وقف موجات الهجرة (غلق الحدود مع دول البلقان، وإمضاء معاهدات ثنائية مع تركيا لوقف عبور البحر)! (VAN MIDDELAAR, 2018, P131).

الاختلاف داخل الكيان الاتحادي حول تسيير "أزمة اللجوء"، إضافة لعامل الخوف لدى الفرد الأوروبي من المخرجات القَيميِة لقضية الهجرة (التطرف والإرهاب)، سمح للأحزاب اليمينية وعبر الانتخابات المحلية والأوروبية الوصول إلى مراكز القرار على المستوى المحلي وبصورة آلية على المستوى الاتحادي، وهو ما توضحه نتائج الانتخابات في عدد من الدول الأعضاء.

أثناء انتخابات البرلمان الأوروبي في ماي 2014، ظهر جليا التصاعد المقلق لحركات أقصى اليمين داخل الاتحاد الأوروبي وهو أمر تم توقعه (نتيجة تزايد الخطابات المعادية للأجانب) خاصة في فرنسا، المجر، النمسا...وعديد الدول التي يقال عنها تحترم حقوق الإنسان! (D'ALTOE, 2019)، فسياسات الهجرة واللجوء أضحت في قلب النقاش العام كلما اقتربت انتخابات البرلمان الأوروبي، متجاوزة أحيانا مواضيع تعتبر رهانات لمستقبل الاتحاد. (MACEY, MEHEUT,2019, https://bit.ly/2R72vVK) فعديد من المراقبين لاحظوا محاولات لتجمع لأحزاب أقصى اليمين في عدد من الدول الأوروبية، بهدف أن تصبح القوة الثالثة في البرلمان الأوروبي (بعد يمين الوسط وأحزاب اليسار)، حتى وان اختلفت آليات تنفيذ برامجها، إلا أن هاته الأحزاب تنطلق من مبدأ الجفاء تجاه قضايا الهجرة ولعملية البناء الأوربي. (ALTAN,2019, https://inalco.academia.edu/KiymetAltan).

فالبرلمان الأوروبي يمثل توجهات واهتمامات مواطني الاتحاد الأوروبي على مستوى مؤسسات هذا الكيان، فالأغلبية لها الحق في اختيار رئيس المفوضية الأوروبية (بمثابة رئيس الحكومة) وباقي المحافظين (الوزراء)، إضافة إلى مساءلتهم حول المهام الموكلة إليهم؛ كما للبرلمان الأوروبي أيضا الصفة التشريعية للقوانين المسيرة للاتحاد على المستويين الداخلي والخارجي.

حيث يمنح قانون انتخابات البرلمان الأوروبي الحق للمنتخبين اللذين اختيروا لتمثيل مواطني دولهم على المستوى الأوروبي، الحق في تشكيل مجموعات سياسية تقوم على توجه مشترك، مما يعطيهم

قوة التأثير داخل البرلمان الأوروبي؛ في حين يجب تجمع على الأقل 25 عضو لتشكيل مجموعة سياسية، وقبل الانتخابات وجب على الأحزاب السياسية داخل الدول الأعضاء تأكيد انتماءهم إلى مجموعة سياسية أو إعلان الرغبة للانتماء لهاته الأخيرة، مع إمكانية القيام بحملة انتخابية مشتركة. (للمزيد أنظر الموقع الرسمي المخصص لانتخابات البرلمان الأوروبي (قانون الانتخابات): https://bit.ly/2R2o1LA).

في فرنسا، فاجأت الجبهة الوطنية (حزب يميني متطرف) الوسط السياسي والاجتماعي بنتائجها بوصولها أولا في انتخابات البرلمان الأوروبي لعهدة 2019/2014 بـ 24 منتخب من مجموع 74 (حصة فرنسا في البرلمان الأوروبي)؛ لكن التوازن البرلماني الأوروبي بقي ثابتا عما كان عنه في 2009، ذلك أن المجموعتين الرئيسيتين ممثلة في يمين الوسط والديمقراطيين الاشتراكيين لا زالوا يحافظون على الأغلبية المطلقة داخل البرلمان الأوروبي. على خلاف ذلك، وفي ألمانيا، سمحت النتائج التي حصل عليها الحزب الديمقراطي المسيحي (حزب يميني معتدل) في دخوله مجموعة يمين الوسط في البرلمان الأوروبي، في حين تمكن الحزب الديمقراطي الايطالي (وسط اليسار) من الحصول على تمثيل واسع داخل المجموعة السياسية "الاشتراكيين الديمقراطيين". (CAYROL et Autres, 2014, PP 2-3)

خلال العهدة البرلمانية الحالية 2019/ 2024، حافظ البرلمان الأوروبي على نفس الفسيفساء السياسية الموروثة عن العهدة السابقة، ممثلة في حصول "مجموعة الحزب الشعبوي الأوروبي" (يمين الوسط) على المرتبة الأولى بـ 182 مقعد من مجموع 751، لحقتها "مجموعة الاتحاد التقدمي للاشتراكيين الديمقراطيين" (وسط اليسار) بـ 154 مقعد، في حين حافظت "مجموعة المحافظين والإصلاحيين الأوروبيين" (اليمين المتطرف) على المرتبة الثالثة بـ 108 مقعد... (للمزيد أنظر الموقع الرسمي المخصص لانتخابات البرلمان الأوروبي(قانون الانتخابات): https://bit.ly/2R2o1LA).

بعد قراءتنا للظروف المحيطة والقبلية للانتخابات الأوروبية (تزايد العداء للمخرجات القيمية للهجرة واللجوء)، نلاحظ أنه يمكن للأحزاب اليمينية الحصول مستقبلا على تأييد أكبر من قبل شريحة واسعة من الأوربيين، بالتالي تمثيل أكبر داخل المؤسسات الوطنية والاتحادية. وبعد دراسة نظام انتخابات البرلمان الأوروبي ونتائج العهدة الحالية وتلك التي سبقتها، يمكن القول أن وصول اليمين المتطرف إلى مراكز القرار على مستوى الاتحاد الأوروبي يتوقف على متغيرين اثنين، مجتمعي (درجة التأييد) و قانوني-سياسي (تغير نظام الانتخابات الأوروبي).

ثالثا:

حدود توحيد سياسات الهجرة واللجوء بين دول الاتحاد الأوروبي في ظل المتغيرات الداخلية الراهنة

إذا كانت الشعوب الأوروبية تريد الحفاظ على نمط المعيشة الخاص بها، فعلى الاتحاد الأوروبي طرح عدد من الأسئلة! هل كان مشروع البناء الأوروبي مشروع سلام (سياسة داخلية، خارجية وأمنية)؟ مشروع قوة (رفاه اقتصادي)؟ أو إلى حد ما مشروعا قيميا مجتمعيا؟ (الحفاظ على النموذج الليبرالي-العلماني). فالتوصل إلى حل ما تبحث فيه هاته الأسئلة يوجِب تحقيق ما اتفق على تحقيقه بعد إنشاء أول محاولة للتكتل (الجماعة الأوروبية للفحم والفولاذ 1957)، ألا وهي إلغاء ما يسمى القومية لصالح الأمة الواحدة، لجعل من الاتحاد الأوروبي مشروع قوة اقتصادية وسياسية.

فالأزمات تُجبر الدول الأعضاء النظر في مايلي: هل بإمكان تجاوز فكرة السيادة؟ هل بإمكان النظام القانوني الاتحادي معالجة الحالات المستجدة؟ كيف يمكن تعزيز التضامن بين الدول الأعضاء؟ ما المعمول إذا ما ذبّح نظام دكتاتوري في الجوار شعبه؟ ما المعمول إذا ملايين من المهاجرين واللاجئين دقوا أبواب الحدود البحرية والبرية للاتحاد الأوروبي؟ (VAN MIDDELAAR,2018, P10).

وعليه، الذهاب نحو مزيد من التناسق، التكامل، وتوحيد لسياسات الهجرة واللجوء بين الدول الأعضاء يرتبط بتحقيق ما يلي:

1. تجاوز فكرة السيادة في التعامل مع قوانين الاتحاد الأوروبي

لقد كان لنهاية الحرب الباردة مع مطلع تسعينيات القرن الماضي، الأثر البالغ في تغير القيم السياسية، الاجتماعية، والاقتصادية التي تُتبنى عليها الوحدات السياسية، نتيجة التغير في هيكل النظام الدولي؛ فالرأسمالية والليبرالية أصبحت الموجِّه لنمط العلاقات الدولية ولشكل التفاعلات الداخلية؛ تجسد عنها تجاوز فكرة الحدود القومية والتغير في مفهوم السيادة.

الاتحاد الأوروبي هو ثمرة هذا التحول، ذلك أن سلطة الدول الأعضاء تحولت إلى شبكة بيروقراطية ومؤسساتية تتولى مهمة تكريس الليبرالية السياسية والنمط الاقتصادي الرأسمالي، هذا الأخير - أي اقتصاد السوق- نجح الاتحاد الأوروبي إلى حد كبير في تكريس مبادئه خاصة بعد توحيد العملة بين أعضائه؛ في حين بقيت المعايير القانونية والسياسية التي تربط بين أعضائه محل تجاذبات داخلية وصلت أحيانا إلى حد المطالبة بالخروج من الاتحاد ! فغياب ترسانة قانونية مُلزِمة تكرّس السيادة الأوروبية مع إعطاء صلاحيات خاصة للوحدات المركبة للكيان الاتحادي (على شاكلة النظام الفدرالي)؛ عمّق من الخلافات داخل البناء الأوروبي. فالذهاب نحو دستور أوروبي يعطي الطابع الإلزامي لقوانين الاتحاد من شأنه إن يؤدي إلى تجاوز الخلافات الأوروبية الناتجة عن مشكل التشبث السيادة. (بريكمون،2010، ص ص 286-287)

للإشارة، مشروع دستور أوروبي موحّد تم التطرق إليه في إطار التحضير لتعديل المعاهدة المنشِأة للاتحاد الأوروبي (ماستريخت 1993) والمعاهدات التي لحقتها (أمستردام 1997 و نيس 2001)؛ حيث أعطيت لها في فيفري 2002 اسم "معاهدة مستقبل أوروبا" (لاحقا معاهدة لشبونة 2007)، والتي بنيت على ما سُمي "ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد"، هذا الأخير احتوى على عدد من المواد من شأنها تعزيز سلطة المؤسسات السياسية (البرلمان والمجلس الأوروبي) وإعطاء المواطن الأوروبي الفرصة للمشاركة في صناعة القرار على المستوى الاتحادي عبر تقوية المؤسسات الاستشارية. DEHOUSSE, Wouter, 2003 , (PP 1-6).

مشروع هذا الدستور التي جاءت به المعاهدة المذكورة أعلاه، أُعتمِد داخل المجلس الأوروبي في 18 جوان 2004، وفي 29 أكتوبر من نفس السنة، تم الإمضاء على نصه في "روما" بحضور رؤساء حكومات ودول الاتحاد الخمس وعشرون آنذاك. مشروع الدستور الأوروبي الموحد الذي نشر في الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي في 16 ديسمبر 2004، والذي حدّث وكمّل مختلف النصوص الأوروبية (اتفاقيات ومعاهدات)، وبناءا على ما تنص عليه قوانين الاتحاد، طُرِح للاستفتاء والمصادقة عليه داخل الدول الأعضاء، حيث تم رفضه بعد استفتاء في فرنسا في 29 ماي 2005، وفي هولندا في 1 جوان 2005؛ فبعد رفض هذا المشروع بدأت الدول الأعضاء العمل بمعاهدة لشبونة 2007 (للمزيد أنظر: http://www.unite-europe.eu/traite-de-lisbonne-2007/) كآخر معاهدة تجمع بين الدول الأوروبية.

(Journal officiel de l'union européenne,2004, https://bit.ly/2SxvBxU)

فالسؤال المطروح الآن بعد توحيد العملة وفتح الحدود، هل بإمكان الدول الأعضاء في الوقت الحالي الذهاب إلى دستور موحّد ؟ فالإجابة عن هذا السؤال يقتضي التعرض إلى المناخ السياسي داخل دول الاتحاد ومدى تقبل الشعب الأوروبي معنى المواطنة الأوروبية بمفهومها الواسع؟

إن عملية الاندماج الأوروبي مرت بعدد من الأزمات، لكن الأزمة الحالية تعتبر الأصعب في تاريخ أوروبا الموحدة؛ لأنها لم تمس الطابع الفوق قومي للاتحاد الأوروبي وفقط ولكنها زعزعت حتى الديمقراطيات المحلية والوطنية، ذلك أن بعض متخصصي الدراسات الأوروبية يعتقدون أن البناء الأوروبي دخل في مرحلة جديدة من البقاء، وهذا في ظل تصاعد الأصوات المعارضة للمشروع الوحدوي وطابع مؤسساته الفوق سيادية؛ في هذا الصدد، انتخابات البرلمان الأوروبي لسنة 2014 أكدت عدم رضى نسبة كبيرة من الشعوب الأوروبية على الاتحاد الأوروبي، والتي أفرزت صعودا باهرا لأحزاب ما يسمى "أحزاب الجفاء الأوروبي!" (BRACK, 2015 , P146).

ايطاليا مثلا، أصبحت تُسير منذ 2018 من قبل اتحاد بين تيارين سياسيين وهما "حركة الخمس نجوم" و"حزب الرابطة" الذي جعل من الخطاب الشعبوي علامةً للتوجُّه الرافض لمعايير كالليبرالية الاقتصادية وفتح الحدود. في المجر أيضا، لا يزال "فيكتور أوربان " Viktor ORBAN " الوزير الأول ورئيس حزب "الاتحاد المدني المجري"(حزب أقصى اليمين) يعبّر عن نقده للديمقراطية الليبرالية للاتحاد الأوروبي،

في حين تواصل التيارات اليمينية في فرنسا، ألمانيا، والسويد على حصد مزيد من التأييد انتخابات التمثيل النيابي داخل البرلمانات الوطنية. (GROSSMAN, 2018, P463).

مواقف ضد العولمة ومعادية للاتحاد الأوروبي تعبِّر عنها مختلف الحركات والأحزاب، أوّلا: هاته الأخيرة تعتمد على الجفاء المجتمعي المتصاعد للاتحاد ومؤسساته ونظامه الانتخابي، وعدم قدرته على حماية مواطنيه في مواجهة اضطرابات الأسواق الاقتصادية المفروضة على الأنظمة المحلية (أزمة اليونان). ثانيا، في إطار هجومها على الاتحاد الأوروبي، الحركات اليمينية تقدم وعودا للعودة "للعصر الذهبي" أين كانت مناصب العمل الوطنية محمية من المنافسة الآتية من الدول الغير مستفيدة من امتيازات رفع الرسوم الجمركية وفتح الحدود! أخيرا؛ قضية مكافحة الهجرة وما يترتب عنها من مشاكل اجتماعية واقتصادية؛ تعاتب هاته الحركات الاتحاد الأوروبي كونها السبب في وصول شعوبها إلى حالة من الخوف، وعبّرت عن بعض الممارسات الغير إنسانية التي تعرّض لها المهاجرين الغير شرعيين في مختلف نقاط الحدود الأوروبية، على أنها إجراءات عادية لحماية أوروبا من خطر مجهول! وقد لاقت خطاباتها هاته قبولا من قبل نسب واسعة من الأوربيين! (مجموعة باحثين ،2017، ص17).

فمواطني الدول الأوروبية شعروا بأنهم لا يحكمون نفسهم كما كان الحال في ثمانينيات القرن الماضي، الأمر الذي عزز الشعور بالنفور من الاتحاد الأوروبي بصورته الحالية، وهو ما تجلى فيما سمي بـ: "أزمة اللجوء"، حيث واجهت الدول الأعضاء الأزمة بطريقة انفرادية وبمعزل عن المؤسسات الاتحادية، مما يعطي الانطباع أن الاتحاد الأوروبي آخذ في الزوال... (BIGO, 2002, P2).

2. تجاوز فكرة أمننة الهجرة وتشويه المهاجر

تعتبر ظاهرة كره الأجانب والإسلاموفوبيا بمثابة البنزين الذي يحرِّك التيار اليميني، فاستثماره في عامل الخوف لدى الأوروبيين ساهم في صعود أسهمه في بورصة السياسة، كذلك الصورة النمطية التي أصبحت تصدِّرها المعالجة الإعلامية والسياسية لموضوع الهجرة واللجوء كان لها الأثر في تهيئة الظروف النفسية للمواطن الأوروبي لتجاوبه مع الخطاب اليميني.

غالبا ما يكون تعاطي الخطاب السياسي مع موضوع الهجرة غير منطقي، فعلى الرغم من ارتباطه بموضوع حقوق الإنسان إلا أنه تم حصره في عدد من القضايا الثانوية كتهريب البشر، تزوير التأشيرات، منع الإقامة...وعليه، فبالإضافة إلى طريقة صنع القرار على مستوى الاتحاد الأوروبي والمشاكل المترتبة عن التشبث بالسيادة؛ يمكن التحدُّث عن تأثير دور الخطاب السياسي (ربط الإجرام بالهجرة) على سياسات الهجرة واللجوء. فالمقصود بأمننة الهجرة هو تصريحات بعض السياسيين، تصرفات عناصر الأمن وبعض المؤسسات الاجتماعية، ونشاطات الإعلام في إبلاغ الرأي العام؛ التي يتم من خلالها ربط المهاجر بالإرهاب والتعصب، الفقر والبطالة، وجعله مصدر لتهديد الأمن الداخلي! (TSOUKALA,2002, P64).

في ألمانيا مثلا، 5/2 من المقالات الصحفية تتناول الهجرة والمهاجرين، عن طريق ربط الجريمة بالعنصر الأجنبي تحت مسمى "*جريمة اُقترفت من قبل أقليات أجنبية*" 60 % منها متعلقة بتجارة المخدرات

والأسلحة، السرقة والاعتداء؛ إضافة إلى صور المداهمات الأمنية لأوكار الجريمة (غالبا أحياء المهاجرين)، تعتبر مواضيع لجذب الرأي العام وتحسيسه بظهور مشكل اجتماعي جديد، والتي تحاول من خلالها وسائل الإعلام تحويل المهاجر تدريجيا إلى تهديد أمن المجتمع المستقبِل.

في فرنسا أيضا، ربطت وسائل الإعلام الهجرة بما اصطلح على تسميته بـ "مشكل الضواحي"، عن طريق اتهام الشباب من أصول مغاربية بالاعتداء على الساكنة، تعاطي الممنوعات والسرقة؛ كما عبّرت عن خوفها من تحول الضواحي الفرنسية إلى "أكواخ". فمواضيع كالذي نشر في إحدى اليوميات والذي حمل اسم " *الضاحية، الهجرة: حالة الطوارئ*" حمل ربط مبالغ فيه بين موضوعين مختلفين هو التحديات الأمنية للهجرة الغير شرعية ومشاكل الشباب الفرنسي من أصول مهاجرة! (DEN BOER, 2002, P103).

من جهة أخرى، التعاون الأوروبي اليوم في مجال العدالة الجنائية يقوم على معضلات ترتبط بالهجرة، الجريمة المنظمة والإرهاب؛ فحسب القادة الأوروبيين هاته المواضيع أصبحت مرتبطة ببعضها البعض وألزمتهم على تكثيف التعاون القضائي على مستوى مؤسسات الاتحاد (DEN BOER, 2002, P103)، خاصة بعد تلاشي الحدود التقليدية الذي أعطى مفهوم آخر لمعنى التهديد ومفهوم الأمن. فطريقة تعامل الاتحاد الأوروبي مع ما أُصطلح عليه التهديدات الأمنية للهجرة أخذت ثلاثة أبعاد؛ البعد الإيديولوجي متمثلا في مراقبة الجذور الفكرية للتطرف والإرهاب، البعد الثاني تمثَّل في تكثيف التعاون بين وزارات العدل والداخلية للدول الأعضاء عبر إرساء آليات المراقبة، تبادل برامج المعلومات والبصمات..، البعد الثالث ذو طابع مؤسساتي وهو إنشاء قوات أمنية تتولى ردع عمليات الهجرة الغير شرعية والتهديدات التي تصاحبها. (DEN BOER, 2002, P66).

هذا الجمع بين ماهو صلب (المراقبة الأمنية) ولـيّن (الخطاب الإعلامي والسياسي) في التعامل مع الهجرة والمهاجرين، أدّى إلى ظهور احتكاكات بين المواطنين من أصول أجنبية ونظرائهم من أصول أوروبية، فالإعلام بدأ بتقديم "الإجرام الأجنبي" على شكل عناوين شديدة الحساسية، مغلوطة ومجهولة المصدر، حيث يتم التلاعب بإحصائيات الجريمة المقدمة من قبل الشرطة، أين تُقدم إلا تلك التي يكون فيها الأجنبي طرفا مُدَّعي عليه. فالقطيعة بين الأجانب والسكان الأصليين تزداد هوَّةً وأخذت طابع صدام الثقافات الذي يهدد التماسك الاجتماعي في دول الاستقبال. (DEN BOER, 2002, P66) فتسويق صورة "المهاجر المجرم" أدّى إلى حالة من الخوف والاكتئاب الغير عقلاني للمجتمعات الأوروبية، خاصة بعد تشكيل الاتحاد الأوروبي ورفع الحدود في جو من الليبرالية الاقتصادية؛ أين شعر الأوروبي أن مكتسباته الاجتماعية والاقتصادية أصبحت مهددة. (DEN BOER, 2002, P82).

فالعلاقة بين "الأمن" و"الهجرة" أصبحت الآن علاقة سياسية، فالهجرة كظاهرة اجتماعية واقتصادية أدرجت في أوروبا كمشكل أمني يحتاج إلى حل سياسي، فأمننة كائن أو عينة في أي قطاع (اجتماعي أو اقتصادي) ما هو إلّا تجسيد لمواجهة بين استراتيجيات الفاعلين السياسيين اللذين لهم امتدادات في الإعلام والمؤسسات العمومية. (BIGO, 2002, P26).

وعليه، جَعل من العنصر المهاجر وثقافته مصدر للتهديد، يؤدي إلى الترويج لخطاب الجفاء تجاه المهاجرين واستقبالهم، الأمر الذي يدفع الأوروبيين إلى مساندة التيارات السياسية التي تجعل من قضية الأمن المجتمعي من بين أولوياتها، على رأسها التيار اليميني، وهو ما تم ملاحظته في انتخابات البرلمانات الوطنية ونظيرتها الاتحادية. وبالتالي، الوصول لتهيئة المواطن الأوروبي من أجل تقبل مقاربة الاتحاد الأوروبي لمعالجة موضوع الهجرة واللجوء، ومن تم تفويت الفرصة على الأحزاب اليمينية الرافضة للاتحاد ومؤسساته؛ يتوقف على مدى التسويق الإعلامي للطابع الإنساني للهجرة، وتذكير الشعوب الأوروبية بالمعايير الإنسانية التي تقوم على احترام الثقافات والديانات!

الخاتمة:

لازالت قضايا الاندماج والتكامل الدولي تدفع الأكاديميين والسياسيين إلى طرح مدى جدوى التعاون بين الوحدات السياسية لتحقيق الأمن والسلم الدوليين في الوقت الحالي، وهو طرح المدرسة الليبرالية في نظرتها للعلاقات الدولية. لكن الواقع الدولي الآني يُبرز خلاف ذلك، ذلك أن الرغبة في البقاء الذي يتجسَد في حب السيطرة على الآخر هو صفة متصلة بالإنسان؛ وهو ما تم ملاحظته في تعامل الدول الأوروبية الانفرادي مع الأزمات المنبثقة عن الهجرة واللجوء، بتغليب مفاهيم كالقومية، الإثنية والهوية، والمنفعة المادية، على مفاهيم أخرى كالإنسانية، السلام، حوار الثقافات واحترام الآخر المؤدية للتعاون والتعايش، والاتحاد بين الوحدات السياسية.

فتوحيد سياسات الهجرة واللجوء بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، يتوقف على مدى قدرة الشعوب والمجتمعات الأوروبية على تجاوز الطابع المادي والقيمي في علاقاتها مع "الآخر" و"الأجنبي" على وجه الخصوص، حتى لا يمكن للتيارات اليمينية من تعزيز قواعدها الانتخابية التي تمكنها من حصد مزيد من المناصب السياسية، التي تسمح لهاته الأحزاب من صناعة القرار على المستوى الوطني والاتحادي، هذا من جهة؛ من جهة أخرى، يتعين على الاتحاد الأوروبي ومؤسساته السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، العمل على التّسويق الإعلامي لإنسانية موضوع الهجرة والمهاجر، إضافة إلى الذهاب نحو سياسات اقتصادية تقوم على التوازن بين الدول الأعضاء، لتحقيق ما يسمى بالرفاهية المادية التي تقوم عليها سعادة الإنسان الأوروبي!

الإحالات والمراجع:

1. *SIMON , G. et NOIN D.(1972). " La migration maghrébine vers l'Europ", Les cahiers d'Outre-Mer, (99), 246-261*
2. *Damon, J. (2011). " Les évolutions sociales " , Futuribles , 5 -16*
3. نظرية التوازن العام في الاقتصاد أو الماكرو اقتصاد، تدرس وتفسر عملية تخصيص الموارد (المادية والغير مادية) في إطار اقتصاد السوق والمنافسة الحرة، حيث توضح كيفية تأمين الأسواق والأسعار، والذي لا يكون إلا عن

طريق التنسيق بين كل الأنشطة الاقتصادية بما فيها التكوين المتواصل داخل المؤسسات، وضمان تدفق اليد العاملة. من : d'AUTUME, A.(2014) " Microéconomie, théorie de l'équilibre générale " , du site https://www.universalis.fr/encyclopedie/microeconomie-theorie-de-l-equilibre-general/#i_39324,

4. *DAMON, J . Op. Cite, P 12.*
5. الحفناوي ، هالة . (2015) "ولد في أوروبا، الجيل الثالث من المهاجرين"، اتجاهات الأحداث، عدد 7، ص 54.
6. *VARINOIS, D. (2017). " Géographie des islams en Europ " , Université d'été « Europe et islam, islams d'Europe »", P 7*
7. *A group of researchers, (2016) ." Europe's Growing Muslim Population", look in the site :http://www.pewforum.org/2017/11/29/europes-growing-muslim-population/*
8. الحفناوي، هالة. مرجع سبق ذكره، ص 53.
9. وجود إطار قانوني مجدي وايجابي للإسلام في دول الاتحاد الأوروبي، من شانه أن يؤدي إلى حل مجموعة من المسائل الحساسة الناتجة عن وجود مجموعة دينية داخل الدولة.
10. *DASSETTO, F. et autres. (2007)."L'islam dans l'Union Européenne –Quel enjeux pour l'avenir ? ", Culture et éducation, PP 1 – 3 (Synthèse).*
11. *BOUSETTA, H.(2016). "L'immigration est un phénomène naturel, incontournable et contribue à accroitre notre richesse économique, sociale et culturelle", L'INFO CPAS , P10.*

1 بياريني ،مارك. (2015)." كيف يتوجه اللاجئون إلى أوروبا، وهل سينحسر الدفق في وقت قريب؟: https://carnegie-mec.org/2015/10/01/ar-pub-61585،

12. *L'office europeen des statestiques. (2019)."Demandeurs d'asile selon la nationalité, l'âge et le sexe données agrégées annuelle",: http://appsso.eurostat.ec.europa.eu/nui/show.do?dataset=migr_asyappctza&lang=en,*
13. *BOUSETTA, H. Op.cit, P11.*
14. *KIRSCH , O. et d'autres.(2015). Migrations internationales : un enjeu planétaire Les éditions des Journaux officiels. France.*
15. *Ibid.*
16. للمزيد أنظر: https://frontex.europa.eu /
17. مطاوع ، محمد . (2015). " الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة: الإشكاليات الكبرى والاستراتيجيات والمستجدات"، المستقبل العربي. عدد 431. ص 30.
18. *BOUSETTA, Hassan. Op.cit, P11*
19. مطاوع ، محمد . مرجع سبق ذكره، ص 34.
20. 1 مجموعة باحثين، (2017). " التيار اليميني في الغرب، الصعود والتأثير"، أوراق سياسية. ص4.
21. *D'ALTOE, L. (2014) "Extrême droite : l'eternel retour ?", https://www.cepag.be/publications/etudes/2014/extreme-droite-eternel-retour,*
22. *Théron, J. (2019) ." Les élections européennes, révélatrices de l'unification et des transformations politiques du continent ". https://www.carep-paris.org/publications/les-elections-europeennes-revelatrices-de-lunification-et-des-transformations-politiques-du-continent/*
23. *Ibid.*
24. مجموعة باحثين، "التيار اليميني في الغرب، الصعود والتأثير"، مرجع سبق ذكره، ص 6.
25. *DES CONGNETS , D. (2016). " La question démographique : comment aborder les sujets de concours ?". https://major-prepa.com/geopolitique/la-question-demographique/*
26. كاستلز ،ستيفن. ميللر ،مارك . (2013). عصر الهجرة، تر: الدروبي ، منى . ط1، المركز القومي للترجمة. القاهرة.

27. المرجع نفسه

28. *El Karoui , D. Boubakri, H. (2015). "Migrations au Maghreb et au Moyen-Orient : le temps des révolutions ". Revue européenne des migrations internationales, Vol.31- N° 3. P8.*

29. كاستلز ،ستيفن. ميللر ،مارك . مرجع سبق ذكره.

30. *L'Office de* statistique *de l'Union* européenne. *(2019). " Janvier 2019, Le taux de chômage à 7,8% dans la zone euro", . https://ec.europa.eu/eurostat/fr/news/news-releases.*

31. *RUGGIW, F. (2017) . " Edito N°2 sur la radicalisation ". Cahiers Des IFRE. P 5.*

32. الاغتراب يمثل حالة نفسية يشعر من خلاله الفرد بأنه معزول عن كيانه، ذاته، ومجتمعه، يجعله يعيش وكأنه غريب عن محيطه الاجتماعي، وبالتالي تتحطم جميع المعايير والقوانين الاجتماعية، الثقافية، والسياسية المنظمة لسلوك الفرد. مما يولد حالة من الرفض والانفصال عن النظام السياسي الذي قد يصل إلى حد العنف. للمزيد أنظر: بلعابد، عبد القادر (2013-2014). "الاتجاه نحو العنف وعلاقته بالاغتراب لدى الشباب في ضوء متغيري الثقافة والجنس"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة وهران: قسم علم النفس وعلوم التربية. الجزائر.

33. *El MAWLA, Saoud. (2017). " Les chercheurs face au phénomène de la radicalisation islamique ", Cahiers Des IFRE . P-P 6-7*

34. محمد مراح منفذ هجمات مدينة تولوز الفرنسية في مارس 2012.

35. *ANTICHAN, Sylvain. (2018). " Lecture d'ouvrage : Le nouveau jihad en occident " , Archives de sciences sociales de religions . N° 184.P 316.*

36. *LACROIX, I. (2018). " Radicalisations et jeunesses" , Revue de littérature. P- P 21-23*

37. *MUCCHIELLI, L. (2016) " Immigration, délinquance et terrorisme : erreurs et dangers d'une assignation identitaire persistante ", Vers la Guerre des Identités ? (ouvrage collectif), La Découverte : Paris.*

38. *Observatoire Européen des Phénomènes Racistes et Xénophobes. (2006). " Les musulmans au sein de l'union européenne, Discrimination et islamophobie" . P-P 70-71.*

39. *Collectif Contre L'islamophobie en France. (2017). http://www.islamophobie.net/wp-content/uploads/2019/01/ccif_rapport_2017.pdf.*

40. *Bertran ,L. (2018). " Islamophobie, discours sécuritaires et lutte contre l'extrémisme violent : des liaisons dangereuses ", Annuaire de l'IRMED , , P-P 71-72.*

41. *Hagedorn,H. (2003). " L'immigration dans le débat politique Allemand " , Revue internationale et stratégique . N° 50. P105.*

42. مجموعة باحثين . مرجع سابق، ص- ص 6 - 7.

43. *RODIER ,C. (20016). " Fermer les frontières pour conjurer la peur : la réponse de l'Europe à la crise migratoire de 2015" , La guère des identités (Ouvrage collectif) , La Découverte : Paris.*

44. *Hagedorn, H. Op.cit.*

45. *VAN MIDDELAAR, L. (2018). Quand l'Europe improvise, Dix ans de crises politiques. Gallimard : Paris.*

46. *Ibid.*

47. *D'ALTOE, L. Op.cit.*

48. *MACEY , A. MEHEUT, M. (2016) " Derrière la question des migrants on trouve la peur de l'autre" , https://mouvement-europeen.eu/derriere-question-migrants-on-trouve-peur-de-lautre-martine-meheut-*

rcf/?fbclid=IwAR0cu7LyWxtjQSvBQvs9nLqv7omGxpRUU6Jk_T0Nr2K81ZRytlDwZSuVx0,

49. *ALTAN, K. (2019). "Unité et diversité de l'extrême droite en Europe", https://inalco.academia.edu/KiymetAltan.*

50. للمزيد أنظر الموقع الرسمي المخصص لانتخابات البرلمان الأوروبي (قانون الانتخابات). (2019): https://www.elections-europeennes-2019.eu/comment-fonctionnent-les-elections

51. *CAYROL , R. et Autres. (2014) " Les élections eu Parlement Européen, état de l'euroscepticisme en France, en Allemagne et en Europe. Quelles conséquences pour la poursuite de l'union politique européenne ? " , Regards sur l'économie allemande. P- P 2-3.*

52. للمزيد أنظر الموقع الرسمي الأوروبي المخصص للانتخابات (نتائج 2019) /https://resultats-elections.eu

53. *Luuk VAN MIDDELAAR, Op.cit, P10.*

54. بريكمون، جون. (2010). الامبريالية الإنسانية؛ حقوق الإنسان، حق التدخل وحق الأقوى؟، تر: أحمد بن محمد بكلي. منشورات الوكالة الإفريقية للهندسة الثقافية (APIC). الجزائر.

55. *DEHOUSSE , F. COUSSENS, W. (2003). "Le Traité constitutionnel de la convention pour l'Europe", Courier hebdomadaire du CRISP. N° 1808. P-P 1-6.*

56. للمزيد أنظر:http://www.unite-europe.eu/traite-de-lisbonne-2007/

57. *Journal officiel de l'union européenne. https://www.europarl.europa.eu/about-parliament/fr/in-the-past/the-parliament-and-the-treaties/draft-treaty-establishing-a-constitution-for-europe.*

58. *BRACK, N. (2015). "Construction européenne et légitimité démocratique, Les relations difficiles entre l'UE et les citoyens ", Politique Européenne. N° 47. , P146.*

59. *GROSSMAN, E. (2018). "Populisme et gouvernabilité dans la perspective des élections européenne", Revue de l'OFCE. N° 158. P 463.*

60. *Ibid.*

61. مجموعة باحثين . مرجع سابق، ص17.

62. *BIGO, D. (2002). "Sécurité et immigration(Edito)". Cultures et Conflits. N° 31. P2*

63. *TSOUKALA, A. (2002). "Le traitement médiatique de la criminalité étrangère en Europe". Déviance et Société, N°26. P64*

64. *DEN BOER, M. (2002). " Crime et immigration dans l'Union européenne", Cultures et Conflits. N°31. P103*

65. *Ibid.*

66. *Ibid., P66*

67. *Ibid., P82*

68. *BIGO,D. (2002). "Sécurité et immigration: vers une gouvernementalité par l'inquiétude?". Cultures et Conflits. P26.*